اللقاء السادس

حيث توصلنا إلى أن الأحزاب السياسية
مهما حُطّ من قدرها، تبقى مفتاحاً
للديمقراطية

ـ سوف يبدو لكم الموضوع مفاجئاً للوهلة الأولى أو حتى غريباً، ولكنني أعتقد أننا لن نتمكّن من التوصّل إلى جوهر تعبير السياسة، والطريقة التي يتم بموجبها تعيين ممثلين عن الشعب من كافة المستويات، وكيف تسير الحياة العامة يوماً فيوم، دون التوقف عند الأحزاب السياسية، وتكريس حد أدنى من الوقت للتفكير بها. إني أعلم حق العلم أن الأحزاب السياسية تبقى عرضة للذم والإهانة من كافة فئات الشعب، كيف لا والعالم السياسي هو نفسه بعيد كل البعد عن أي اعتبار أو احترام. لقد فقدت الأحزاب السياسية مصداقيتها لدى الشعب، إذ لم يعد لديها شيئاً تقوله. وبات هاجسها الوحيد رعاية مصالح أعضائها الخاصة، بدلاً من الاهتمام

بمصلحة البلد العامة. ومع ذلك، حتى لو كانت كل هذه المآخذ مجحفة بعض الشيء بحق الأحزاب، فهذه الأخيرة تبقى هي الشرط الأساسي والمفتاح الوحيد للوصول إلى الديمقراطية، أي للتوصل إلى حياة سياسية حرة ومنفتحة. حيث أن مبدأ الديمقراطية يكمن في حرية تشكيل الأحزاب السياسية، و في حرية التعبير عن آرائها وحقها في تقديم المرشحين. وهذا هو معنى وجود الديمقراطية. فلولا وجود الأحزاب القادرة على دعم الانتخابات، لضاع الجميع في متاهات، ولما تمكّن الشعب من إيصال أفكاره الفذّة إلى الحكومة... لا بد أن كل ذلك يبقى بالنسبة لكم نظرياً. ولكن مهلاً، سنتوصل معاً وبسهولة إلى تجسيد كل ذلك بالأمثلة. سأطرح عليكم السؤال الأول: من يتمتع بحق التصويت في فرنسا اليوم؟

ـ إنهم المواطنون! كل من بلغ سن الثامنة عشر، وأدرج اسمه في اللوائح الانتخابية.

ـ أرى أن معلوماتكم وافية. ولكن هناك شرط إضافي أساسي، لا يجب إغفاله، ألا وهو تمتع الناخب بالجنسية الفرنسية.

ـ بالمناسبة يا أستاذ! هل أنت من أنصار تصويت الذين هاجروا إلى بلدنا؟

ـ لن أجيب على سؤالك هذا إلاّ بعد أن أحصل منك على تفسير واضح لكلمة «مهاجر».

ـ إنه من يقطن بلداً غير بلد مسقط رأسه. أي لا يملك بطاقة الإقامة...

ـ أعطني أمثلة.

ـ سكان المغرب وأفريقيا.

ـ وقبل هذه الأمم، من الذي قدم إلى فرنسا؟

ـ الإسبان والإيطاليون والبولونيون...

ـ وماذا عن الفيسيغوث؟ هل تعرفونهم؟ إنهم من المهاجرين أيضاً. يعود ذلك، إذا لم أخطئ، إلى قرابة الخمسة عشر قرناً أو يزيدون. كل ذلك لأقول لكم أننا جميعنا، أتينا إلى فرنسا كمهاجرين أو أننا ننحدر من أجداد مهاجرين... مع فارق تاريخ الوصول إلى البلد. إذاً لا معنى من المضي في الحديث عن حق المهاجرين في الإدلاء بأصواتهم. المشكلة الأساسية تكمن في تصويت الأجانب، فالمهم هو الجنسية. اعلموا أن شرف

فرنسا لا يعود إلى العرق الأساسي للمواطنين، بل إلى التكامل التدريجي والمتتالي للأمة التي اختارت فرنسا موطناً لها. ولكن لنعد قليلاً إلى الوراء: هل مارست كل فئات الشعب الفرنسي حقها بالإنتخاب على مر العصور؟

ـ كلا ففي العهد الملكي، لم تكن النساء تملك حق التصويت.

ـ وبالمقابل، لم يكن النظام الجمهوري أكثر كرماً بحقهن. هل تعرف التاريخ الحقيقي للانتخاب العام في فرنسا؟

1945 ـ

ـ نعم، أنت محق. لقد جعلتني أخسر الرهان. فلقد اعتدنا الحصول على إجابة خاطئة عن هذا السؤال. حيث ورد في عدد كبير من كتب التاريخ أن التصويت موجود في فرنسا منذ عام 1848. علماً أن هذا التاريخ هام في فرنسا. إنه تاريخ ولادة الجمهورية...

ـ الثالثة...، الرابعة...، (وبصوت واحد) الثانية.

ـ نعم إنها الجمهورية الثانية. وما زلنا نقرأ في بعض الكتب ـ وهذا خطأ رهيب ـ أن حق الانتخاب العام قد تمّ الإعلان عنه عام 1848 ولكن هذا الكلام ليس دقيقاً. لماذا؟

ـ لأن المرأة لم تكن تمارس هذا الحق.

ـ بالضبط ففي الواقع وفي عام...

1945 ـ

ـ سمح للمرأة، وللمرة الأولى بممارسة هذا الحق. ولذا يمكننا اعتماد هذا التاريخ. حيث أن التصويت قبل هذا التاريخ كان ينحصر بالرجال فقط. وبالنتيجة، يمكننا القول أن فرنسا شهدت ثلاثة مراحل: في البداية، لم يكن هناك انتخابات. وفي النهاية توصلنا إلى حق التصويت العام. وما بين هاتين الفترتين، كانت هناك فئة معينة من الشعب تتمتّع بهذا الحق. أتدرون من هي؟ لنر فيما إذا كنتم تستمعون جيداً...

ـ كان الأمر منحصراً بأولئك الذين يدفعون الضرائب.

ـ أشكر لكم ذاكرتكم اليقظة... فالنظام كان منطقياً. دعونا نتذكر، لماذا كان يتم استدعاء اللجان ومجالس الشعب...

ـ بسبب الحاجة إلى المال...

ـ ولهذا السبب لم يكن يسمح بالتصويت إلاّ لمن كان يملكه.

ـ وكان ذلك يدعى بالتصويت الضريبي. لقد درسنا عنه في المدرسة.

ـ معلوماتكم وافية. يمكنكم أن تستخلصوا من كل ما تقدّم أننا نستطيع تبديل طبيعة الديمقراطية، أو حتى الحد من ممارستها عن طريق تقليص عدد الناخبين... أمامنا الأمثلة كثيرة! لقد ذكرت لكم آنفاً أنه تمّ في عام 1848، تنظيم حق التصويت، وكان محصوراً بالرجال فقط. ولكن منذ عام 1849، خطرت للوزير الفرنسي السيد شيرز Thiers فكرة بإلغاء هذا الحق الجديد دون أن يصرح عن ذلك علناً. حيث أنه ربط حق الانتخاب بوجوب تحقيق حد أدنى من سنوات الإقامة، يمضيها الناخب في المنطقة نفسها. مما حرم العمال الذين كانوا مضطرين للتنقّل من مكان إلى آخر بحثاً عن العمل، من ممارسة حقهم في الإدلاء بأصواتهم... وهذا يثبت لكم أن الخطر الذي يهدد حرية ممارسة حق التصويت لم يكن على الصعيد النظري فقط. ما هو الشرط الآخر لتحقيق انتخاب دوري حقيقي، وطبيعي؟

ـ وجود المرشحين.

ـ حيث يمكننا إدراج عدد من الشروط يصعب على

المرشحين تحقيقها. وبصورة عامة، يجب على كل الأحزاب تقديم مرشحين عنها. سنعود لهذا الموضوع لاحقاً. وهذه فرصة جيدة وسانحة لتقديم تعريف عن الأحزاب السياسية. وكبداية، من يستطيع أن يذكر لي اسم حزب سياسي؟

ـ R.P.R. أي التجمّع الجمهوري.

ـ لطيف جداً، وماذا أيضاً؟

ـ الحزب الشيوعي.

ـ الحزب الاشتراكي.

ـ الجبهة الوطنية.

ـ لا تضيفوا أسماء أخرى. لنحاول إذاً إيجاد تعريف للأحزاب السياسية.

ـ إنها مجموعة من الناس اتحدت فيما بينها، كونها تشترك بآراء واحدة.

ـ أو لنكن أكثر حذراً، تناقش الأمور من منظار واحد. فالأفكار يمكن لها أن تتغيّر. والدليل على ذلك، النقاشات الحادة التي تدور داخل الأحزاب السياسية نفسها. وما هو الشرط الثاني لكي يحقق الحزب هويته؟

ـ وجود زعيم، أو رئيس.

ـ نعم، يلزمه زعيم. وهذا ما يمكن إيجاده بسهولة. ولكن يجب على أي حزب أن يعتمد برنامجاً خاصاً يسير وفقه، ومشروعاً يستوعب جميع اقتراحاته، ويبيّن رؤيته للأمور، كي يكون واضحاً، و مرجعاً، ومميّزاً عن غيره من الأحزاب. إذاً فمهمة الحزب هي التفاف الأشخاص الذين تتشابه أفكارهم إلى أقصى حد. فيدافع عنها، حتى لو أدّى به الأمر إلى استبعاد آراء الآخرين. وهذا يتيح فرصة للناخبين حتى لا يضيعوا في متاهات: يستمعون إلى كل الآراء، ثم يقومون بعملية الاختيار المنطقي... حيث أن كل مرشح ينتمي إلى حزب معيّن، مما يسهّل عمل الناخبين. وهذا ما يوضحه الدستور ولكن ربما بعبارات أكثر تعقيداً: «مشاركة الأحزاب في العملية الانتخابية». لقد استوعبتم الأمر: لكي يسود الجو الديمقراطي، يجب أن يكون هناك حرية دستورية، وحرية في العمل، وفي إثبات الهوية بالنسبة للأحزاب. هل تجري الأمور على هذا الحال دائماً؟

ـ بالتأكيد لا، كونك تطرح السؤال.

ـ هذا صحيح. هناك دول مارست وما تزال تمارس إلى

يومنا هذا، نظام الحزب الأوحد. حيث تشرّع الدولة تشكيل حزب واحد فقط.

ـ حقاً؟ أيوجد دول فعلت ذلك حقاً؟

ـ ذلك ما كان الحال عليه في الاتحاد السوفييتي، دولة كانت تضم كلاً من روسيا الحالية، وعدد آخر من الأمم التي حصلت اليوم على استقلالها، مثل أرمينيا وأذربيجان. ومع ذلك، كانت الانتخابات تُنظّم فيه بشكلٍ جدّي، رغم غياب الخيارات الحقيقية، فالديمقراطية كانت موجودة ظاهرياً، نظراً لوجود الانتخابات. والآن هل نستطيع أن نتخيّل وجود انتخابات ذات طابع صحيح، وعادل، وشفّاف، وغير قابل للطعن؟

ـ نعم!

ـ كلا! المعذرة لقيامي بكبح جماح فرحكم. فالمشاكل موجودة حتى داخل الأنظمة الديمقراطية الحقيقية... إذ أن هناك طرق عديدة لإجراء الانتخابات: يمكن أن ندلي بصوتنا لصالح شخص واحد أو عدة أشخاص. يمكن إعطاء كل المقاعد للذين فازوا بأغلبية الأصوات، أو توزيعها عليهم حسب عدد الأصوات التي أحرزوها.

ونطلق على هذا النوع تسمية «الانتخاب بالأغلبية» في بعض الحالات، و«الانتخاب النسبي» في حالات أخرى. ما يجب أن ندركه هو أننا يمكن أن نحصل على نتائج متباينة كلياً، تبعاً لطريقة الاقتراع التي يتم اعتمادها، وبالرغم من المطابقة في عدد الأصوات...

ـ ليس هذا ممكناً؟

ـ بلى، إنه ممكن! أتريدون أن أثبت لكم ذلك؟ لنأخذ على سبيل المثال إدارة فيها أربعة نوّاب مرشحين... لنتخيّل أن الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي وحزب التجمّع الجمهوري قدم كل منهم أربعة مرشحين. ولنفرض أن الحزب الاشتراكي حقق 51٪ من الأصوات، وحزب التجمّع الجمهوري أحرز 25٪ من الأصوات بينما أحرز الحزب الشيوعي باقي الأصوات، أي...

٪ 24 ـ

ـ 24 ٪ من الأصوات... حيث أن النسبة تزيد عن 10 ٪ فقط لدى الأصداء الشعبية. وذلك عندما تتم إضافة الأصوات إلى بعضها البعض. حسناً 51 و 25 و 24. وإذاً كيف تتم عملية الانتخاب؟ كيف سيتم اختيار هؤلاء الشجعان؟ هل يتم ذلك وفق طريقة واحدة أم أن هناك

عدة طرق؟

ـ كلا، هناك عدة طرق.

ـ أنا سعيد من تتبعكم للموضوع. إذاً فالطريقة الأولى التي سيحاولون تطبيقها في الانتخاب هي النسبية.

ـ وما هي النسبية؟

ـ أن يتم توزيع الكراسي بشكلٍ يتناسب مع الأصوات التي تمّ الحصول عليها. إذاً هناك أربعة مراكز، سيتم توزيعها حسب النسب. من منكم يستطيع إعطائي النتيجة وفقاً للأرقام التي ذكرنا؟

ـ مركزان للحزب الاشتراكي ومركز واحد لحزب التجمّع الجمهوري، ومركز واحد للحزب الشيوعي.

ـ نعم، لنمضِ الآن إلى طريقة الانتخاب بغالبية الأصوات. وهذا يعني أن كلاً من مراكز النواب الأربعة سيخضع للمنافسة بشكلٍ منعزل. وبعبارة أخرى، يتم تقسيم الإدارة إلى أربعة أجزاء. وهنا سيتمكن الناخبون من تسمية أحد النواب، وهناك سيختارون شخصاً آخر. وفي مكان ثالث، نائباً ثالثاً. وفي مكان أبعد رجلاً جديداً. هل أنتم موافقون؟ إذاً، كيف نسمي هذه التقطيعات؟

ـ إنها الدوائر الانتخابية.

ـ بالضبط، إنها الدوائر الانتخابية. دعونا نتخيّل أنه تمّ الانتخاب بنفس الطريقة في كافة الدوائر الانتخابية. وبناءً على الأرقام التي حصلنا عليها، كيف ستكون المحصلة؟

ـ أربعة مراكز في الحزب الاشتراكي.

ـ حسناً إذاً هناك فارق شاسع بالنسبة للنتيجة التي حصلنا عليها سابقاً. هذا ما حاولت أن أوضحه لكم... إذاً أي الطرق الانتخابية تجدونها منصفة أكثر؟

ـ النسبية

ـ هذا جواب العامة. ولكن أليس لهذا النوع من الانتخاب سلبياته؟ تظهر لنا جلية عندما يكون لدينا قوائم تضم 87 مرشحاً على سبيل المثال. كما هو الحال في الانتخابات الأوروبية.

ـ حصولنا على مركز أمر أبسط من ذلك.

ـ هذا صحيح، رغم أنك تعرض الموضوع بشكل فاضح. وهذا ما يفسر وجود الكثير من المرشحين، والقوائم والأحزاب. فالكل يمنّي نفسه بالحصول على قطعة حلوى صغيرة، وهذا ما يؤدي إلى تشتت الأحزاب.

بالنتيجة، فالانتخاب النسبي هو انتخاب عادل، ولكنه يؤدي إلى التشتت. وعندما يصل الأمر إلى مرحلة إدارة دفة الحكم، فإن عدد الأحزاب الكبير يؤدي إلى اختلاف في وجهات النظر. أما في حال الانتخاب بغالبية الأصوات، فالأمر مختلف، إذ لا يوجد مكان يستوعب كل المرشحين. لذا يجب أن نكون أكثر عقلانية، وأن نلجأ إلى التحالف. وهذا يتيح الفرصة لظهور الأغلبية. لقد أدركتم الآن أن مجرد اختيار طريقة الانتخاب له نتائج على سير الأمور. وكما لمسنا، فالأمر يعود للجنة، لتحديد طريقة إجراء الانتخاب. وما الذي تميل لفعله؟ إيجاد نظام يتيح لها الحفاظ على مكانتها السابقة عند عرضها على المنتخبين. وبعبارة أخرى، ستحاول الأغلبية الموجودة في الحكم، اختيار طريقة الانتخاب التي تلائمها. أليس كذلك؟

ـ نعم.

ـ يجب الإلمام بالموضوع. الأمور تسير وفق هذه الصورة. وهذا شيء غير جيد، يجب رؤية الأمور على حقيقتها. وقد أخذت على عاتقي عدم حجب أي شيء عنكم. ومن هذا المنطلق، أريد طرح مشكلة ما زالت موضوع نقاش حتى الآن. ألا وهي تمويل الأحزاب

السياسية. ولقد أفضنا بالحديث عن هذه النقطة. عندما أثرنا موضوع «القضايا» والتي لا بد أن أصداءها قد تناهت إلى مسامعكم... والتي تعطينا انطباعاً أن كافة المسؤولين السياسيين هم أناس غير شرفاء. فالأحزاب لا تحيا من الهواء، وأنتم تعلمون ذلك. فإنها تحتاج للمال من أجل العيش وتطوير نشاطاتها. فهناك الاجتماعات والتنقلات... فعندما يحضر أحدهم اجتماعات عامة في مرسيليا، أو بوردو، تضاف تكاليف التنقلات والإقامة... وعندما تنتهي الاجتماعات في ساعة متأخرة من الليل، وتتوقف رحلات قطار العودة الداخلية، لا بد من المبيت في الفندق. ويجب تسديد تكاليف كل ما تقدّم. وكذلك الأمر من أجل تحرير صحيفة، أو كتابة مناشير، أو تدوين استدعاءات، يلزمنا طاقم موظفات (أمينات سر)، ومن أجل بث البرامج، والحصول على طلبات الانتساب. ومن أجل إرسال بطاقات انتماء، يجب أن يكون هناك أناس. فحزب مثل التجمّع الجمهوري يستخدم حوالي مئة موظف، تتوقّف مهمتهم عند هذا الحد. والآن أجيبوا على سؤالي: كيف سنغطي هذه التكاليف؟

ـ بجزء من ضرائبنا؟

ـ جيد جداً. لقد فهمت كل شيء، حيث أن الضرائب تغطي كل مصاريف الأحزاب السياسية. ولكن الأمر حديث جداً، فحتى عام 1988 لم يكن هناك نظام لتمويل الأحزاب، أي لم يكن أحد يعرف كيف تسير الأمور، ولا لديه النية بالاطلاع على ذلك... إذ كان الجميع يتظاهر بالتصديق أن المال الوارد من اشتراك أعضاء الحزب يكفي لسداد التكاليف. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة... وتوصّل الجميع مؤخراً إلى الاتفاق على وضع حد للمجازفات التي تنجم عن المعاملات المتنازع فيها، ووجوب تنظيم جدول تمويل واضح. وبقي الأمر على هذا منذ ذلك الحين. وعلى كل حال، فليس من السهل تنفيذ مثل هذا النظام. كيف سيتم تقرير الحِصص؟

ـ نقسّم المبالغ.

ـ نقسّم، استناداً إلى ماذا؟

ـ إلى عدد الأعضاء داخل الحزب، أي إذا كان الحزب هو الأكبر.

ـ ماذا تعني بكلمة «أكبر»؟

ـ الذي يفوق الأحزاب الأخرى بعدد الأناس الموجودين فيه.

ـ أي نوع من الناس؟

ـ النواب.

ـ نواب أم منتسبون؟

ـ بل المنتسبون.

ـ إذا كانت عملية الدفع تتعلّق بعدد المنتسبين، فإليكم ما الذي سيحصل: سننزل إلى الشارع، ونقول للناس: «ألا تريد أن تنتسب إلى حزبي؟ سأدفع لك قسط الاشتراك من مالي الخاص» الأمر مثير للضحك. وسنحصل مقابل ذلك على عدد كبير من الأعضاء المنتسبين للحزب. وسنقول للدولة: «أرسلوا إلينا المال». يبدو لكم الموضوع مسلياً، ولكن هناك أناس على قدر من الجديّة قاموا بهذا النوع من الأعمال. إذاً فهذا ليس بالنظام الأمثل. عليكم بإيجاد نظام آخر.

ـ إذاً يتم توزيع الأموال بحسب عدد النواب.

ـ نعم. فكرة صائبة. وفقاً لعدد النواب وأعضاء مجلس الشيوخ. حيث لا يوجد أي سبب لتناسيهم. ذلك أحد العاملين اللذين يتم أخذهما بعين الاعتبار في النظام النافذ حالياً. وهناك العامل الآخر. بسبب، أذكركم هنا، أننا نستطيع الحصول على 49٪ من الأصوات في قسم،

ولا يكون لدينا أي نائب، و51٪ من الأصوات ويكون لدينا أربعة نواب. . . إذاً ليس من العدل أن نتوقف عند أساس النواب المنتخَبين. . . فنأخذ بعين الاعتبار عدد الأصوات التي تمّ إحرازها في الانتخابات، ثم يتم ضم العاملين معاً، ونحصل على المبلغ المستحق لكل شخص. هل يبدو لكم ذلك الأمر منصفاً؟

ـ كلا.

ـ لستم مخطئين تماماً. ذلك لا يعود بالنفع على أولئك الذين يشكلون حزباً جديداً. حتى لو كان أنصارهم كثر، فطالما لا يوجد انتخابات، وطالما أنهم لم يحصلوا على نواب، وأعضاء مجلس الشيوخ، فلن يحصلوا على قرش واحد؟. إذاً هذا النظام يدعم الحزب الموجود. نظام يجمد المناصب المكتسبة. لذا فالبحث عن صيغة بديلة ما زال جارياً. ولكن سرعان ما أدركوا جانب المجازفة في الأمر، وأن هناك أناس يفتقرون إلى المبادئ يمكن أن يحققوا منها نفعاً. وبعبارة أخرى فالتمويل العام لا يخلو من الصعوبة بمكان. وفي الحقيقة، لا يوجد نظام متكامل. فلكل واحد مساوئه. ففي أميركا، يحصلون على الضمان من قبل الشركات. تماماً كما يفعل فريق كرة القدم. وعندما ينعقد اجتماع سياسي في الولايات

المتحدة الأميركية تجدون الأمر مسلياً للغاية. فأول ما يبدأ به الكلام: «أتقدم بالشكر للشركة «س» المنتجة لأفخم أنواع السجائر، حيث أنها وافقت على تمويل القاعة...» أو «أتقدم بالشكر للشركة «ص» لأنها صاحبة الفضل في اجتماعنا هنا».

الأمر لا يخرج عن نطاق الدعاية كما تشاهد على شاشة التلفاز. الدعاية داخل السياسة. ولكن للأمر جوانبه السلبية.

لأنه في النهاية، سيتشكل لدينا انطباع بأن القرارات الصادرة ستكون خادمة للمصالح المالية للشركة المتبنية، أكثر مما تكون لصالح المصلحة العامة. وفي النهاية، فموضوع الشفافية يفرض نفسه هنا. ومهما كان مصدر التمويل يجب أن يكون واضحاً ومعروفاً ومقبولاً من الجميع. فالشك هو الأمر الأسوأ على الإطلاق. والأسوأ من ذلك كله أن نتخيّل وجود الغش، والفساد، ورغبة البعض بالثراء غير المشروع... فالأحزاب هي المؤشر لوجود الديمقراطية، و هي عصب الأحزاب. فبدون الأحزاب لا وجود للحرية. ولا يمكن السيطرة على العمليات الانتخابية. فعندما يصل بنا الأمر إلى فقدان الثقة بالأحزاب، فعندئذ ستتعرّض الإدارة

الديمقراطية للشبهة. وسيتم توجيه الانتقاد إلى السياسة، وستجد نفسها بعيدة عن الأضواء... وهذا ما لا يمكن تحمله. حيث أننا ورثنا الديمقراطية والحرية عن الذين سبقونا. لقد عانوا الكثير من أجل الحصول عليها. ونحن بدورنا علينا الحفاظ عليها والدفاع عنها.